

توازنات دقيقة

تطرح مكافحة الإرهاب تحديات محددة على الدول الديمقراطية الليبرالية. وفي كلمات رئيس المحكمة العليا الإسرائيلية اهارون باراك (Aharon Barak) فإنها مثل القتال بيد واحدة بينما الأخرى موثوقة إلى الظهر. وإذا كانت المعركة ضد الإرهاب تقوض أو تعكس المعتقدات الأساسية للدول الديمقراطية فحينها يفوز الإرهابيون. وهذا يعني أن سياسة مكافحة الإرهاب في الدول الديمقراطية وفي نظام عالمي آخذ في التعولم حيث الديمقراطية معيار مثنى يجب أن تحاول تحقيق التوازن بين الفاعلية وتشكيلة من القيم الأخرى التي تمثل أساس العقد الاجتماعي في المجتمعات الديمقراطية. برغم ذلك فإن وضع القبول إلى جانب الفاعلية كمعيارين ينبغي أن "يتوازنا" في المعركة ضد الإرهاب "يشجع الرأي القائل أن المشكلة تتضمن على نحو حتمي صفقات بين قيمنا والأمن".

بعبارة أخرى، "الفاعلية" مصطلح نسبي، ومجرد خفض أو منع الهجمات الإرهابية ليس -وينبغي ألا يكون- الإجراء الوحيد لفاعلية الاستجابة. إن المجادلة في أن حكم القانون يؤدي إلى تناقص فاعلية مكافحة الإرهاب عن طريق، مثلاً، السماح لمن توجه إليهم الجرح الإرهابية بحق الدفاع لا تلم بالسياق الأوسع الذي يجب أن تعمل مكافحة الإرهاب داخله. يمكن أن يكون حكم القانون وسيلة فعالة في المحافظة على القيم الديمقراطية في وجه الأخطار الإرهابية، والهجمات، والحملات النظامية. وبالثبات على الإجراءات والمبادئ الديمقراطية، تنشر الديمقراطيات صورة للمصداقية والتصميم في مواجهة أولئك الذين يرغبون في تقويض النظام نفسه الذي يجعلهم ديمقراطيين في المقام الأول. وهذا هو السبب أيضاً في أن استطلاع الرأي في أوقات الأزمة مضلل من الناحية الكامنة، وهو فوق ذلك ممارسة خطيرة. فهو يفتح الطريق أمام تبرير الإجراءات المتطرفة وسياسات هزيمة الذات باسم المطالبة العامة بالأمن على حساب الحرية. إن الإرهاب مصمم لجر الناس تجاه دعم الاستجابات العنيفة والقمعية بحيث يمكن تحفيز الاستقطاب إلى القضية وتوسيع الدوائر المناصرة. وفي الأنظمة الاستبدادية والشمولية لا يكون للشعب حتى رأي في هذه المسألة، ومن ثم فإن هذا التغيير السياسي لا يمكن أن يتلاعب به الإرهابيون العازمون على إثارة القمع.

يستخدم أحد المحللين مجاز اللغز، ويؤكد أن معرفة كيفية الموازنة بين قيم مختلفة وكثيراً ما تكون متضاربة يمثل مآزق في حاجة إلى الحل.³ وهذا مجاز ملائم بما أن الألفاظ يمكن أن يكون لها أحياناً العديد من الحلول اعتماداً على الكيفية التي

يقارب بها المرء المشكلة (انظر المقدمة). وأحياناً يجب أن يتم أولاً عمل شيء واحد قبل أن يتبعه شيء آخر، أو يجب عمل العديد من الأشياء بالتناغم بما أن عمل كل واحد منها على انفصال لن يوفر حلاً. وهذه "التوازنات الدقيقة" تشمل التوازن بين:

1. الأمن الجماعي والحرية الفردية؛
2. الضرورة والتناسبية: المشكلات المزدوجة التي تتمثل في فرط رد الفعل ونقص رد الفعل، والتقليل من شأن أخطار معينة ووجوه ضعف معينة؛
3. الحاجة إلى السرية العملية والصراحة السياسية والمحاسبية: قضية السهو القضائي والسياسي؛
4. حرية التعبير والحرية من التهديد والتخويف؛
5. حاجات الأمن والأنشطة المشروعة فيما يتعلق بجمع الأموال والصرافة؛
6. الحاجة إلى جمارك صارمة والسيطرة على الحدود، وترويج التجارة الحرة والحركة الحرة للسلع والخدمات عبر الحدود؛
7. ترويج التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي للدول النامية والسيطرة على الأسلحة التقليدية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار التكنولوجيا الخطرة الأخرى؛
8. مطالب بناء الدولة، والدمقرطة، ولبرلة الأسواق في الدول الضعيفة والدول التي تمر بالانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، والمحافظة على الاستقرار، واحترام الحساسيات الثقافية والسياسية داخل الدولة المستهدفة؛
9. ترويج حقوق الإنسان الكونية واحترام الاختلافات الثقافية والدينية.

إن المحافظة على هذه التوازنات الدقيقة ليست مهمة سهلة، ومن الواضح أن هناك الكثير من العوائق أمام حل المآزق التي تمثلها بالنسبة إلى صناعات السياسة ومتخذي القرار كما حاولت الفصول السابقة أن توضح. وإذا أخذناها معاً، فمن الواضح أنها تمضي إلى ما وراء انقسام بسيط ثنائي الشعب بين نموذج العدالة الجنائية ونموذج الحرب، أو بين القبول الديمقراطي والفاعلية. وتقرر الكيفية التي تتطور بها هذه التوازنات الدقيقة في الساحة الدولية، والكيفية التي تؤثر بها في سياسة مكافحة الإرهاب القومية أو الداخلية إلى حد كبير ما إذا كان خطر الإرهاب سينجح في تحديد طبيعة الحوكمة الديمقراطية. والخيار الأساسي يقع حقيقة بين مقاربة شاملة تقرر بالمدى التام للخيارات وتستوعب متى يستخدم أي

منها، وكيف وإلى متى (انظر الصندوق في ص. 247)، والمقاربة الاختزالية التي تركز بشكل حصري على خيار واحد، وتظل عمياء بالنسبة إلى كل الخيارات الأخرى.

الحوكمة العالمية مقابل الحرب العالمية

تشير "الحوكمة" إلى مجموعات من القواعد، وإجراءات صنع القرار، والنشاط المبرمج الذي يفيد في تعريف الممارسة الاجتماعية، وفي توجيه تفاعلات المشاركين في هذه الممارسات. وتشير "الحوكمة العالمية" إلى القواعد العالمية، والإجراءات، والبرامج التي تتم مأسستها على نحو نموذجي كنظم قانونية داخل المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية، والأمم المتحدة ووكالاتها. وتشمل الأمثلة:

- تحديد اللاجئين؛
- قوانين الهجرة؛
- ضوابط الحدود والجمارك؛
- التنمية المستدامة؛
- الحماية البيئية؛
- السيطرة على التجارة الدولية والاستثمار والمساعدات الخارجية؛
- حقوق الإنسان وحقوق الأقليات (الحقوق الفردية والجماعية)؛
- حكم القانون؛
- قواعد الحرب؛
- حفظ/ صنع السلام؛
- حل النزاعات.

بينما وصف الفصل الثاني مجموعة الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب التي نشأت على مدى العقود العديدة السابقة لكي ترغم كل الدول على تبني تشريع قومي يعكس محتويات هذه الاتفاقيات، توضح الفصول الأخرى أن كل المجالات أعلاه ملائمة بالنسبة إلى مكافحة الإرهاب.⁴

إن تحديات مكافحة الإرهاب في البيئة العالمية الراهنة واضحة، إ فانتشار الأطراف الفاعلة على المستويات المحلية والإقليمية والقومية والدولية، وعجز المجموعات عن التصرف عبر تشكيلة من الحدود في كوكبة معقدة من التغيرات والاحتمالات تجعل البيئة التي ربما يحدث فيها الإرهاب بيئة معقدة. وشن حرب عالمية ضد الإرهاب يقصر الاستجابة على ذهنية معينة يُعتبر "تفكير 12 أيلول/سبتمبر" مثلاً رئيسياً لها. إذا كنت تستخدم مطرقة فسوف ترى كل شيء مسهاراً. وإذا استخدمت القوة العسكرية ومبدأ الحرب الاستباقية، فسوف ترى كل تحدٍ عدواً مترصداً. وعلى النقيض من ذلك، تقتضي الحوكمة العالمية المرنة والتعاون عبر الانقسامات الكثيرة التي تميز عالم اليوم. وهي توفر إطاراً يمكن أن تعمل داخله الأطراف الفاعلة في الدولة والأطراف التي لا تتبع لدولة. وهي تطرح تحديات بالطبع، ولكنها توفر اتجاهاً وحساً بالغرض المشترك. وبالنسبة إلى الدكتاتوريات والأنظمة الشمولية، فإن مكافحة الإرهاب لا تطرح فعلاً المجموعة نفسها من التحديات. وفي ضوء الطبيعة المقفلة لنظمها السياسية ومجتمعاتها، فإنها تستطيع ابتداء قوانينها الخاصة، كما فعل النازيون، وتجاهل العالم الخارجي وآليات الحوكمة المدرجة بعناية التي يستخدمها كما تفعل مايتشار (بيرما) اليوم. ولم يكن في الاتحاد في السوفييتي إرهاب كبير لا يتبع لدولة حتى، بما في ذلك من مفارقة كبيرة، فترة الجلاسنوست (glasnost) والبروسترويكا (perestroika).

إن مكافحة الإرهاب شيء سهل في النظام الشمولي. وكل ما تتطلبه هو قفل الحدود (بالنسبة إلى كلا من المواطنين والغرباء)؛ قمع كل المعارضة السياسية والاجتماعية؛ تقديم الحوافز الاجتماعية والاقتصادية للإخبار عن الجيران والمنشقين؛ تأسيس شرطة سرية للسيطرة على كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية؛ مركزة الاقتصاد وابتداء سياسية اكتفاء ذاتي وطنية؛ السيطرة على الإعلام وإنكار الرؤى الاجتماعية، ووجهات النظر، والمشاهد البديلة. بإيجاز، خلق عهد للرعب والتحول إلى دولة إرهابية تقاوم أو تشوش الحوكمة العالمية في كل فرصة ممكنة. والنتيجة هي أمن الوطن

عبر الأحادية والعزلة. بالنسبة إلى الديمقراطيات، سوف تكون مكافحة الإرهاب دائماً أكثر صعوبة. والسبب في ذلك أنها تقتضي من الدول احترام حكم القانون؛ توقيع كل الاتفاقيات الدولية ضد الإرهاب والأعمال ذات الصلة، والتصديق عليها والالتزام بها؛ إبعاد أو محاكمة الإرهابيين المشتبه فيهم؛ المشاركة في النظم القانونية الدولية التي تتحكم في التجارة، والمساعدات، والتمويل، والسيطرة على السلاح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ تكميل السيطرة البوليسية والعسكرية والقانونية على الإرهاب (ممارسة "القوة الصلبة") بإجراءات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية تعالج الأسباب الجذرية للمظالم السياسية والاجتماعية والدينية (ممارسة "القوة الناعمة")؛ العمل داخلياً ودولياً لخفض الفجوة بين الأغنياء والفقراء والدول لخلق عالم أفضل لكل البشر. بإيجاز، خلق نظام قائم على القواعد التي تشجع وتعزز الأنظمة الديمقراطية وتشجع أو تدعم الحوكمة العالمية في كل فرصة ممكنة. والنتيجة: أمن الوطن عبر تعددية الأطراف والتعاون المتعدد المراكز.

والاختيار واضح. إذا تم إتباع الممر السهل في مكافحة الإرهاب فسوف يتم ببساطة تأكيد معتقدات أولئك المتعصبين، والمتحمسين، والمناصرين المتشددين الذين يزعمون أن إرهابهم وعنفهم استجابات مشروعة إلى الطغيان. وإذا تم إتباع المسار الصعب في مكافحة الإرهاب، فإن هذه المعتقدات سوف يتم تقويضها في عاقبة الأمر وسط الأغلبية الكبيرة من الناس مما يعزل المتعصبين والمتحمسين والمناصرين المتشددين، ويسهل جلبهم إل العدالة، ويوهن المجتمعات الراديكالية التي تدعمهم. والعبارة المفتاح هنا هي في "عاقبة الأمر". ربما تنجح حلول المدى القصير و"المعالجات السريعة" لبرهة من الوقت - حتى الهجوم الإرهابي التالي أو الحركة الإرهابية التالية. أما إذا استصحبت جهود الأجل الطويل، فإن أثرها سوف يدوم طويلاً بقدر أكبر بكثير جداً.

وإذا تم اختيار الممر الصعب، فإن الفرص الرئيسية لاستجابة عالمية فعالة إلى الإرهاب تكمن في العوامل نفسها التي تنتج التحديات. على سبيل المثال، يمكن أن يصبح القطاع الخاص شريكاً في مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمة شريطة أن تنطبق المعايير نفسها التي تنطبق على الحكومات والدول: المحاسبية، احترام حكم القانون، والصراحة (إن لم يكن أثناء الأزمة ففي ما بعد إذن). يمكن أن تكون الإنترنت مصدر مؤشرات الإنذار المبكر، وأيضاً أداة لترويج الفهم العام

للأخطار التي توجد في عالم اليوم المضطرب. ويمكن أن تفيد مكافحة الدعاية العنصرية أو نظريات المؤامرة الخبيثة بالبحوث المعقولة والبيانات الموثوقة في تعزيز الدعم العام للاستجابات المحسوبة والجاهزية. إن حالات الخوف الأخلاقي التي يخلقها مثيرو الخوف سواء في الحكومة أو الإعلام أو دوائر مناصرة الإرهابيين يمكن منعها أو تخفيفها على الأقل. وأكبر تحدي يواجه مجتمع مكافحة الإرهاب في عالم اليوم المركب يتمثل في تحاشي التبسيطات التي كانت تشيع بسهولة في عالم ثنائي القطبية وأكثر بساطة- والتي تفضلها النظم الشمولية كثيراً- وفي تعلم التعامل عقلاً وعملاً وبكفاءة مع وجوه التعقيد التي نواجهها. ربما لا يكون ذلك سهلاً، ولكنه من المؤكد ليس مستحيلاً. يمكن لفهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأوسع التي تمثل أساس التوازنات الدقيقة التي رسمنا خطوطها العريضة أعلاه وناقشناها في الفصول السابقة أن يساعد في عاقبة الأمر في جعل الإجماع العالمي على استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب أمراً مرجحاً بقدر أكبر.